الثلاثة فتقول برجل حايض بنته وبامراة حضي ابنها وبرجل حجابنته وبامراة
الي ابنها وبرجل زنتها بنته وبامراة او داشتها هكذا حكى ابن مالك الخلاف في
الثلاثة ونازعه ابو حيان بان بعض المغاربة نقل الاتفاق على المنع في قسمي
مناد ان الخلاف خاص بقسم واحد وتمما لصفة المشتركة من جهة المعنى في اللفظ
يختص وتعمل مع ال مقترنة بها او دونها رفعا على ان يترتب المرفوع بها فاعلا
بها قاله سيبويه والمبرد او بدلا من الضمير المستكن فيها قاله الفارسي ونصبا
على التشبيه بالمفعول به في المعرفة او تمييزا في النكرة وجرا بالاضافة وفي
مرتبتها خلاف في مجرد ومقرون بال ومضاف له اي لمقرون بال او لمجرد او لضمير او لمضاف
له اي للضمير فتلك ستة وثلاثون حاصلة من ضرب اثنين وهي حالتا اقترانها
بال وعدمه في ثلاثة وهي وجوه عملها الرفع والنصب والجر تبلغ ستة ثم ضرب الستة
المذكورة في احوال المعمول الستة وهي تجرده واقترانه بال واضافته الاربعة
الثالثة فيبلغ ما ذكر وهذه امثلتها على الترتيب رايت الرجل الحسن وجه
والحسن وجها والحسن وجه والحسن الوجه والحسن الوجه والحسن وجه الاب
والحسن وجه الاب والحسن وجه الاب والحسن وجه اب والحسن وجه اب والحسن
وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجه ابيه والحسن وجه
ابيه ورايت رجلا حسنا وجه وحسنا وجها وحسن وجهه وحسنا الوجه وحسنا
الوجه وحسنا الوجه وحسنا وجه الاب وحسنا وجه الاب وحسن وجه الاب وحسنا
وجه اب وحسنا وجه اب وحسن وجه اب وحسنا وجهه وحسنا وجهه وحسن وجهه وحسنا
وجهه وحسنا وجه ابيه وحسنا وجه ابيه وحسن وجه ابيه هذه شرح ها وليست كلها
جائزة على ما ينبغي لكن تجب الاضافة حال كونها مجردة من ال الى ضمير منفصل بها
في الاصح كمررت برجل حسن الوجه جميله ولا يجوز نصب هذا الضمير وجوزه الفا
في قال جميل اباه وردوا بانه لا ينفصل لضمير ما قدر على اتصاله فان لم يباشره متصلة
به او قرنت بال لم تجب الاضافة بل يتعين النصب باتفاق في حالة الفصل
نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامها وعلى احد القولين للنحاة في حال الاقتران
بال نحو مررت بالرجل الحسن وجها الجميله والقول الثاني ان الضمير في موضع جر فلو
كانت الصفة غير متصرفة في الامثل وقرنت بال نحو مررت بالرجل الحسن الوجه الاحمر
والضمير في موضع نصب عند سيبويه وجر عند الفراء وتمتنع الاضافة حال كون الصفة
مع ال الى معمول عار منها او من اضافة لذيها اي لذي ال او الى ضمير ذيها فلا يجوز
من الامثلة السابقة الحسن وجه والحسن وجه اب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه
لما تقرر في باب الاضافة من انه لا يجوز اضافة الصفة المقترنة بال الا لما فيه
ال او مضاف الى ما فيه ال ومثالا لمضاف الى ضميرها فيه ال رايت الكريم الاب
العاري جوزهم قال ابو حيان وهو نادر وتقبح الاضافة حال كون الصفة دون ال
المضاف لضمير وهو مثال الحسن وجهه ومنعها سيبويه اختيارا وخص جوازها

بالشي

بالشعر كقول الشماخ امن دمنتين عرج الركب فيهما بحقل الرخامي قد عفا طللاهما
اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وسوغها المبرد مطلقا
في الشعر وغيره وتاول البيت المذكور على انهما عايد على الاعالي لانها مثناة في
المعنى قال ابن مالك في شرح الكافية وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله وهو
الصحيح لان مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث
الدجال اعور عينه اليمنى وفي وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه قال
ومع هذا ففي جوازه ضعف وقد ادفعه ابو حيان وكذا ايقبح رفعها مطلقا اي مع ال
ومجردة العاري من الضمير وال والاضافة الى احدهما وذلك كمثال الحسن وجه
وحسن وجه والحسن وجه اب وحسن وجه اب ومنع اكثر البصريين حسن وجه وهو المثال
الثاني من هذه الاربعة لخلو الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف واختاره ابن
خروف وما تقدم من جوازه هو مذهب الكوفيين واجازه ابن مالك ومن شواهده
قوله بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما ههنا راس وقوله بهذ منبت شعم
قلب سعد مادي كهام بينو قال ابو حيان وقول ابن هشام الخضراوي ونحوه لا يجوز الرفع
في قول احد اذا صفة في السبب ولا ما يشبه مسدد ليس بصحيح اذ جوازه محكي عن الكوفيين
وبعض البصريين ويتبع معمولها اي الصفة المشبهة بجميع التوابع وتجري على حسب
لفظه لا موضعه واجاز الفراء ان يتبع المجرور على موضعه من الرفع فاجاز مررت بالرجل
الحسن الوجه نفسه وهذا اقوى الرجل الرجل برفع نفسه والرجل مع جر المعمول
وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وانه لم يسمع منهم في هذا الباب واما ان يعطف على معمولها
المجرور نصبا فنصوا على انه لا يجوز لا يقال هذا حسن الوجه والبدن بخلاف اسم
الفاعل وقيل يتبع بكل التوابع الا بالصفة قال ابو حيان هكذا قال الزجاج
وزعم انه لم يسمع من كلامهم فلا يجوز جاني زيد الحسن الوجه الجميل قال وقد جا
في الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى فاليمنى صفة لعينه وعينه معمول
الصفة فينبغي ان ينظر في ذلك قال وقد منع ذلك بعض شيوخنا بان معمول الصفة
لما كان سببا على الاول فاشبه الضمير لانه قد علم انه لا يعنى من الوجوه الا وجه زيد
في نحو مررت بزيد الحسن الوجه قال وحكى في هذا التعليل ايضا الشيخ بهاء
الدين بن النحاس عن عبد المنعم الاسكندراني من تلامذة ابن بري قال لي وقد
كان ظهر لي ما يشبه هذا وهو ان الصفة المشبهة هي في الحقيقة للوجه
وان اسندت الى زيد فمتى اضيف تبين الوجه بالصفة فلا يحتاج الى تبيين قلت
لكن الصفة قد تكون لغير التبيين كالمدح والذم وغيرهما فلا جاز ان يوصف بها
هذه المعاني فقال ان اصل الصفة ان تاتي للتبيين في غيرها لما ذكرت يوكد النوع
واذا امتنع الاصل فاحرى ان يمتنع الفرع وقال بعض اصحابنا امتنع ذلك لانها صفة
في المعمول فلم تستقل ان تعمل في الموصوف والصفة معا وبضعف هذا تعملها في المؤكد
والتوكيد الا ان فرق بينهما بان المؤكد والتوكيد لا يتماشى واحدهما التوكيد لم يدل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1